نظرات في المصطلح النقدي الإسلامي

الواقع والأفق

بقلم : محمد أمهاوش*
المغرب

عرف الفكرالمصطلحي كما هو معلوم لدى أهل الاختصاص تحولات وتطورات مهمة على مستوى النظريات العامة والخاصة، والاتجاهات اللغوية والموضوعية والفلسفية، والمقاربات الوصفية والتاريخية.. وغيرها. وهي تطورات أسهمت فيها ولا شك، أمور منها ما حصل من تحولات في مجال اللسانيات التي تعددت اتجاهاتها، والترجمة وما آل إليها أمرها في العلاقات الدولية، والإعلاميات وما حققته، وما تَعِدُ به معرفيا وتقنيا.

وقد بدأنا نرى في الآونة الأخيرة محاولات حثيثة لتطوير اللغة العربية وجعلها في مستوى بعض تحديات العصر التقنية والتواصلية، غير أن هذه المحاولات مهما بلغت لن تحقق على المدى القريب معشار ما لغتنا مؤهلة له، بحكم التأخر الحاصل في تطويع اللغة لجديد الفكر العالمي والتقنيات الحديثة، وما ذلك إلا لتقاعس كثير من أهلها من ذوي المعرفة والفقه العميق بها عن أداء كل الأدوار الطبيعية والوظيفية الموكولة إليهم، أما التقنيون فإن جهودهم لن تحقق كل المراد، بل إن ما يحققونه قد لا يسلم من بعض الهفوات، ذلك أن فقه اللغة أمر لا يتيسر لكل متكلم بها، بله التقني الذي تغلب لديه المعرفة التقنية على المعرفة بأسرار اللغة وطرائق اشتغالها الداخلي، وتواصلها الخارجي، وهو واقع يستدعي تضافر الجهود من قبل اللغويين والمصطلحيين والتقنيين والمقررين لدفع التحديات وتجاوز العقبات.

وإذا كانت اللغة العربية بمفهومها المشترك والخاص تشكو في عالم التقنيات قصورا واضحا، فإنها في المجال النقدي تشكو إشكالات على مستوى المصطلحات ذات

* دبلوم دراسات عليا في المصطلح النقدي.

الحقول والمرجعيات المتعددة، الأمر الذي جعل لغتنا بحكم قلة المواكبة منذ أوائل محاولات التطوير في الغرب والشرق معا لا تقوى على ادعاء القدرة على استيعاب المعاجم المصطلحية النقدية الوظيفية التي تزخر بها الساحة الدولية، علما بأن لغات الكتابة متعددة، والهيئات المكلفة بالترجمة والتعريب قليلة، وغير ممتلكة لسلطة القرار والإقرار.

ومهما بذل من جهد جهيد في كثير من الأحيان من قبل الأفراد والجمعيات والمؤسسات العلمية وغيرها، فإن المنتَج يظل دون الطموح، ودون التحدي الذي يؤرق كل ذي بقية غيرة على مصير هذه الأمة.

ونحن لا ننفي في هذا المجال المسؤولية المشتركة بين جهات مختلفة لغوية وفكرية وسياسية... لكننا نرى أن المسؤولية في مجال النقد الإسلامي يتحملها أساسا النقاد الإسلاميون أنفسهم، وقديما قيل : « ما حك جلدك مثل ظفرك».

وفيما يلي بعض مظاهر وحيثيات الوضع القائم، واقتراحات في أفق التفعيل والتطوير، منها:

●● التأخر الواضح في الاتصال بالمصطلح النقدي الحديث في بيئاته التي ظهر فيها وراج. وهو تأخر قد تكون له أسباب موضوعية، إلا أن الضرورة كانت تقتضي، وهي اليوم أيضا تقتضي، أن يتم الاطلاع أولا، ثم السؤال ثانيا عن مدى صلاحية أو عدم صلاحية المنتج المصطلحي للنقل.

●● قلة العناية بدراسة المصطلحات النقدية وفق طرائق تراعي ماهيتها ومرجعياتها ومقاصدها وأساليب الاشتغال بها وعليها.

ومن شأن هذه الدراسة أن تسهم في تعريف الباحث الناقد بدرجة قابلية المصطلح للترجمة أو التعريب، والاندماج الفعلي في المعجم النقدي الإسلامي، ومن ثم في المنظومة الفكرية الإسلامية.

ونحن لا ننفي وجود محاولات من هذا القبيل، ولكننا نرى أنها قليلة من جهة، وأنها لم تول العناية الكافية من جهة أخرى. والأمر يستدعي إضافة إلى ذلك معرفة خاصة باللغة الأم، وبالشروط الموضوعية والذاتية التي أفرزت أو أسهمت في إفراز وإنتاج مصطلح معين أو جملة مصطلحات تنتمي إلى حقل معين من حقول المعرفة النقدية النظرية والعملية، وبالظلال الدلالية والبنيات الإحالية للمصطلحات.

●● قلة الاهتمام بالتأصيل بمفهومه المزدوج لا الأحادي، ونقصد بذلك تأصيل المصطلحات العربية الإسلامية، وتأكيد طاقاتها الدلالية، سواء أكانت مما كثر تداوله أم مما قل استعماله في سوق التداول المصطلحي الذي تحكمه قواعد وضوابط ظاهرة وخفية، وتأصيل المصطلحات الأجنبية بجعلها تناسب منطق اللغة العربية، ومنطق الفكر النقدي الإسلامي من حيث رؤاه وتصوراته التي تنبثق من الرؤية الإسلامية.

●● قلة العناية بمواكبة ما يصدر عن الهيئات اللغوية والعلمية العربية من قرارات وتوصيات في المجال المصطلحي، رغم أهميته التي لا تنكر. والنقاد الإسلاميون يدركون - ولا شك - ما يبذل في المؤسسات المذكورة وخاصة المجامع اللغوية ومكتب تنسيق التعريب من جهود مضنية في سبيل البحث والدراسة والتداول قبل إصدار القرارات والمقررات، كما أنهم يعرفون أيضا ما تواجهه هذه المؤسسات من عدم مبالاة، حيث إنها أشبه ما تكون -إن لم تكن كذلك فعلا- بهيئات علمية استشارية أو استئناسية، وهي لذلك لا تملك سلطة القرار والأمر بالتنفيذ، فمن ذا إذن يمنح المصطلحات المنتجة ترجمة وتعريبا أو توكيدا أو تطويرا إمكانية التوظيف والتداول في أفق الرواج أو الكساد.

لا شك أن للنقاد الإسلاميين دوراً لا ينكر في هذا، فيكفي أن يولي الناقد الإسلامي اهتماما لبعض ما يصدر عن هذه المؤسسات، أو ينتجه بعض الخواص مما تزخر به رفوف الجامعات مثلا، وما يصدر من حين لآخر من كتب ومقالات وبحوث لغوية وعلمية، وليسهم في تداول جزء من المعجم الاصطلاحي النقدي، كما يكفيه من حين لآخر، وفي معرض تناول مصطلح نقدي أن يعرف به، ويذكر رأي المختصين به ليكون قد أسدى إلى القارئ العربي خدمة عظيمة، ولا بأس بعد ذلك وقبله

أن يهتم بأصول المصطلحات وبمرجعياتها الدينية «والإيديولوجية» والعلمية... وأن يقول في الأمر قولا يتوخى فيه الموضوعية، ويسهم به في البناء الحضاري السليم.

ولا بأس أيضا أن يكون إغناء المصطلح والمعجم الاصطلاحي بمصطلحات ورؤى جديدة مقترنا بالعمل على تحقيق وتأكيد الصواب المصطلحي، علما أن التدقيق في هذ المجال أمر لا مناص منه إن صح أننا نتوخى الإسهام في الأداء السليم للفكر، والتواصل الفعال بين أطراف الفعل النقدي، إذ لا يعقل أن يكتب الكاتب حين يكتب من غير مراعاة للمتلقي الذي يمكن أن يكون مجرد مستهلك يتلقف ما يتلقى، أو ناقدا لما يقرأ، مشاركا في عملية الإنتاج التي لا تفتر ولا تتوقف، أو هكذا ينبغي أن تكون.

قد يقال: إن عمل الناقد ليس بالضرورة عمل المصطلحي، وإن ما قيل ههنا يكلفه فوق طاقته، ويحمله مسؤولية دونها الجهد المضني الذي قد لا يترك فرصة لإبداع أو استرسال في نقد.. ونحن لا ننكر أن بعض ما ذكر يثير كثيرا من الإشكاليات التي تتضافر لمضاعفتها ظروف الزمان والمكان وقلة فرص التواصل والاتصال، غير أننا نذكر أن الأساس الذي اعتمد فيما قيل يتلخص في كون الناقد الإسلامي - كما يفترض عقلا- رجلاً متخصصاً في مجال النقد، عارفاً بدروب هذا الميدان، مدفوعاً إلى مضايقه، والمتخصص بحكم معرفته وعمله النقدي مطالب بأن يكون على بينة بما يمارس، وأن تكون له صلة بما يصدر في مجال تخصصه. «وفوق طاقتك لا تلام». ومن ثم فإن الضرورة تقتضي أن يبذل المرء قصارى جهده معرفة ومراسا، وأن يحرص على سلامة وغنى معجمه الخاص، ثم على اعتماد ومراعاة الشروط اللغوية والعلمية المقررة في هذا الباب.

ولا بأس خلال ذلك أن يعرف إن كان الأمر يستدعي تعريفا، وأن يبسط القول أو يوجز وفق ما يقتضيه سياق بحثه، وأن يوجه وينقد وينتقد على بينة بعد أن يكون قد وفر للأمر مقتضياته وعدته، وبذلك يتجنب كثيرا من

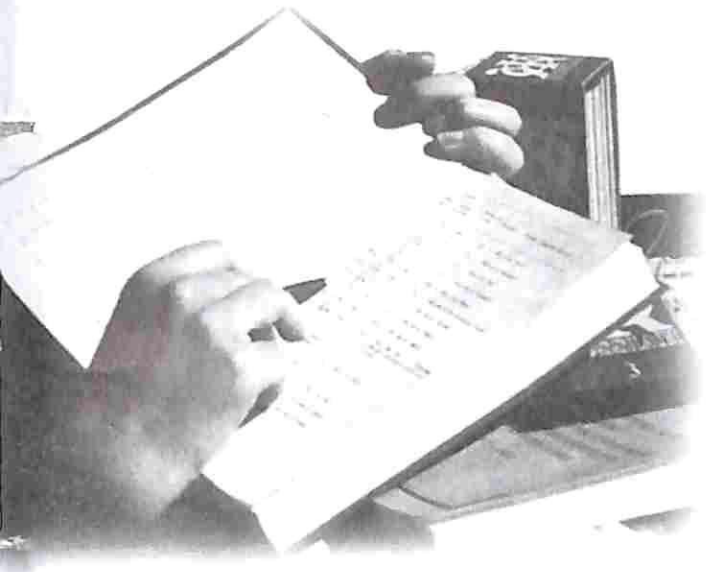

الكلام المكرور، ويكفي المتلقي مؤونة النظر في أصول المادة المصطلحية إلا لضرورة الاستقصاء والاستقراء.

أما إصدار الأحكام الجاهزة على المصطلحات العربية وغير العربية من غير نظر علمي تحكمه ضوابط وقواعد مقررة أفقيا وعموديا، فإنه قد لا يورث إلا الفقر المصطلحي أو مزيدا منه. والتقوقع الذاتي، والتخوف من الآخر من غير معرفة حقيقية به، وإفراغ بعض المصطلحات والمفاهيم من محتوياتها الحقيقية كليا أو جزئيا، وشحنها بأخرى محكومة بهاجس التوجس والتردد.

وليس يخفى أن مزيدا من الجهد فيما يكتب خليق بأن يطور النقد الإسلامي لغة ومصطلحات ومفاهيم، ويجعله في مستوى المواجهة التي لا يستطيع الناقد الإسلامي في عصرنا هذا أن يتفاداها مهما حاول، إلا أن يكون له رأي آخر في طبيعة وحقيقة التحديات الآنية والمستقبلية.

ونحن نرى أن فضاء الاشتغال النقدي فسيح، وأن الإبحار فيه لا يسلس إلا مع كثير من الجرأة المحكومة بالهاجس المعرفي والمراس العملي، والتوق إلى تفعيل آليات الخطاب، وإغناء الرصيد الشخصي في أفق تجاوز مظاهر القصور، وتحقيق التميز المعرفي، والإسهام في إثراء التواصل الفعال مع الآخر على بينة وبصيرة. ■